

١٣٠ ألف طالب يتقدمون للدورة الثانية

## وزير التربية لـ«الوطن»: الأسئلة مشفرة إلى المحافظات ونعمل على تخفيض قطع الاتصالات قدر المستطاع



| محمود الصالح

كشف وزير التربية في حكومة تسيير الأعمال دارم طيب عن انتهاء جميع الاستعدادات اللازمة لإجراء الدورة الامتحانية الثانية لهذا العام للشهادة الثانوية بفروعها المختلفة.

وأكد وزير التربية في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك ما يقارب ١٣٠ ألف طالب وطالبة سيشاركون في هذه الدورة، منهم من يحسن علاماته في مواد ومنهم من يكمل للجحاح، ويختلف عدد المتقدمين بين مادة وأخرى، حسب المواد التي يحتاج إليها كل طالب.

وبيّن الطيب أن الوزارة ومن خلال مديريات التربية في المحافظات والمديريات المركزية وخاصة الامتحانات اتخذت جميع الإجراءات المطلوبة لإنجاز هذه الدورة الامتحانية وفق الأسس والضوابط المعمول بها، والتكيز على توفير أفضل الأجواء الامتحانية للطلاب، ليتمكنوا من تقديم امتحاناتهم بكل راحة نفسية، إضافة إلى القيام بتأمين الإشراف الصحي لجميع المراكز الامتحانية البالغ عددها على مستوى القطر ٨٨٨ مركزاً امتحانياً للشهادة الثانوية بكل فروعها.

وعن تطبيق الإجراءات الاحترازية بما يخص الوقاية من وباء كورونا أوضح

الوزير أنه بالتعاون مع وزارة الصحة ومديرياتها في المحافظات، ومن خلال مديرية الصحة المدرسية سيتم تطبيق الإجراءات الاحترازية المعتمدة، ولا تساهل أو تهاون في هذا الموضوع، وخاصة أن موضوع تقديم الطلاب المبيت إصابتهم في الغرف الصحية مستمر، وسيتم تطبيق كل الإجراءات التي طبقت في الدورة الأولى.

أما بخصوص نوعية الأسئلة أشار الطيب

أن عمليات وصول الأسئلة المشفرة ستكون بنفس طريقة وصولها في الدورة الأولى، حيث ستقوم كل محافظة بطباعة الأسئلة لديها بعد أن تصلها مشفرة قبل ساعات من بدء العملية الامتحانية، وأن نوعية الأسئلة مشابهة لما كانت عليه في الدورة الأولى، نظراً للارتياح الذي رصدناه بين الطلاب لنوعية الأسئلة في تلك الدورة.

وحول قطع الاتصالات خلال الامتحانات

بين الوزير أنه سيتم العمل على تخفيض الانقطاع قدر المستطاع خلال أداء الدورة الامتحانية الثانية. وبخصوص مراكز الإقامة للطلاب القادمين من المناطق الساخنة بين طابع أن المديريات قد أعدت مراكز إقامة في محافظات الرقة وحلب وحماة لاستقبال الطلاب القادمين من المناطق الساخنة، تتوافر فيها كل مستلزمات الإقامة المريحة من إبطام وشماعة، إضافة إلى تخصيص

مدرسين لتقديم الدعم التربوي لهؤلاء الطلاب، من خلال دروس مكثفة، يتم فيها الإجابة عن جميع التساؤلات من قبل الطلاب، أما بالنسبة للطلاب السوريين القادمين من لبنان إلى محافظة ريف دمشق فإن الموافقات والإجراءات السابقة والمعمول بها في الدورة الأولى مازالت سارية المفعول، ويستطيع أي طالب التقدم للدورة الامتحانية الثانية وأن يدخل للمشاركة في هذه الدورة.

## تربية طرطوس استكملت تحضيراتها للدورة الامتحانية الثانية وتتابع استعداداتها المتكاملة لاستقبال العام الدراسي القادم



| طرطوس - هيثم يحيى محمد

بلغ عدد الطلاب الذين سجلوا لخوض امتحانات الدورة الثانية لشهادة التعليم الثانوي جميع فروعها يوم الأحد القادم في محافظة طرطوس من أجل تحسين علاماتهم (١١١٠٨) طالب وطالبات تم توزيعهم على

(٦٩) مركزاً امتحانياً في جميع المناطق. وفي إطار التحضير الكامل لهذه الدورة (التكميلية) التي مدير التربية أسس مع الكوادر الإدارية المكلفة بالأعمال الامتحانية

وشدّد خلال اللقاء على أهمية استمرار الوقت ومضاعفة الجهود بما يحسن العملية التعليمية والامتحانية في الدورة الثانية لأنها مرحلة فصلية لمستقبل الطلاب بدءاً من توفير مناخ امتحاني مستقر وجيد، والحرص على إدارة المراكز الامتحانية بكل تفاصيلها، وصولاً لأعمال التصحيح والتقييم تقديماً لأي خطأ حافظاً على حقوق الطلاب.

كما تم خلال اللقاء تلاوة التعليمات الوزارية

الصادرة لتطبيقها من قبل الموجهين الاختصاصيين والتربويين ومدنوبي التربية والإداري والتعلمي في المحافظة بالطريقة الصحيحة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد علي شحود مدير التربية أنه تم تجهيز المراكز الامتحانية بجميع المستلزمات كما أنجزت المديرية كل التكاليف المتعلقة بالأعمال الامتحانية (رؤساء مراكز امتحانية - مراقبون - أسماء السرد - مستخدمون) إضافة لتوفير التجهيزات الخدمية والصحية المطلوبة.

وعن الإجراءات الجديدة وما يخص تشكيلات الأعمال الإدارية للعام الدراسي المقبل أكد شحود أن المديرية تعمل كخلفية النحل لتنفيذ التعليمات الوزارية التي تتضمن آلية تنظيم عمل الموجهين الاختصاصيين والتربويين والقيام بدورهم، لجهة الإجراءات التي يجب أن يقوموا بها لإنجاز التشكيلات في الأسبوع الإداري في بداية العام الدراسي بما يتوافق والشواغل الموجودة وفق الأسس والروايات

## مدير الصحة لـ«الوطن»: انخفاض في عدد الإصابات بكورونا ٥٩ حادث سير و٦٢ مصاباً بـ«حشرات وأفاع

## استقبلتهم مشافي حمص خلال عطلة العيد

| حمص - نبيل إبراهيم

بين مدير الصحة في حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أن إجمالي عدد المرضى والمرجعين الذين راجعوا أقسام الإسعاف في المشافي الحكومية بالبلدية والريف خلال عطلة العيد وصل إلى ٦٢٣٥ مراجعاً بينهم ٥٩ حالة بحوادث سير و٦٢ لدغات حشرات وعقارب وأفاع وحالة غرق وحيدة ونحو ١٠٠ حالة سقوط من مادة روائية و٢ حالات مشاجرة و٦٦ حالة إسهال و٦٨ حالة التهاب معدة وأمعاء و٥ حالات حروق و٤ حالات التهاب كبد. وأكد أن الكوادر الطبية والتربوية بالمشافي قدمت لهم الخدمات الإسعافية والطبية اللازمة وفق الإمكانيات المتاحة وتم تخريج معظمهم، لافتاً إلى أن عدد المرضى المقبولين في المشافي على امتداد المحافظة وصل إلى ٥٧٩ مريضاً من إجمالي عدد المرجعين، وبلغ عدد العمليات الجراحية التي أجريت لمرضى خلال العطلة ٥١ عملية جراحية.

وأوضح أن مشفى الباسل في حي الزهراء استقبل ١١٤٨ مراجعاً ومشفى الباسل بحي كرم اللوز استقبل ٢٢٤٤ مراجعاً ومشفى ابن الوليد بحي الوعر استقبل ٣٠٢ مراجعاً، ومشفى تلكلخ بريف حمص الغربي استقبل ١٦١٢ مراجعاً ومشفى المخرم بالريف الشرقي استقبل ٢٥٧ مراجعاً، ومشفى صدد بالريف الجنوبي الشرقي استقبل ٢١٠ مراجعاً.

وكشفت الأتاسي عن انخفاض عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد على امتداد المحافظة منذ الشهر الماضي وحتى تاريخه، وأن عدد الإصابات باتجاه الانخفاض والانحدار التدريجي، منوهاً إلى أن المحافظة تشهد حالياً حالة من الاستقرار بعد الحالات. وأشار إلى أنه لم يصل سوى ٢ بلاغات من مشافي المحافظة وأشرف إلى أنه لم يصل سوى ٢ بلاغات من مشافي المحافظة الحكومية والخاصة لحالات اشتباه الإصابة بكورونا خلال عطلة العيد، وتم أخذ مسحات لهم وكانت النتيجة حالة واحدة إيجابية وحالتين سلبيتان، أي إنه لم يسجل سوى إصابة واحدة خلال العطلة.

وأكد أن عدد المرضى المصابين بكورونا الموجودين في جميع أقسام العزل بالمشافي الحكومية والخاصة بالمحافظة لا يتجاوز ١٠ مرضى فقط.

التوصل لسرعة خيالية للإنترنت في اليابان



العلماء اليابانيون: ستغير حياة الناس سرعة الإنترنت الجبرية

فعلاً تغيرت .. أنا اكتأبت

## «خيار وقتوس» في مشاريع الجهات العامة بالقنيطرة؟! .. جهات عامة ومنظمات دولية تتعامل مع متعهدين محددين؟!!

# المقاولون يعزفون عن تنفيذ المشاريع لتدني قيم الكشوف وغلاء المازوت والفساد

| القنيطرة - خالد خالد

قرر مقاولو الإنشاءات بالقنيطرة العزوف عن التقديم للمشاريع التي تعلن عنها الجهات الحكومية لأسباب كثيرة، حيث لوحظ خلال تتبع إنجاز المشاريع أن أغلبها لم يباشر العمل بها بسبب عدم تقدم أي عرض، ورغم قيام تلك الجهات بالاتصال المباشر مع المقاول إلا أنه كان يطلب ضمناً للمشاريع بنسب تصل لنحو ٧٠-٨٠ بالمئة وذلك بسبب انخفاض كسوف تلك المشاريع والتي تم وضع الكشوف التقديرية لها منذ بداية العام الحالي.

ورأى المقاولون في القنيطرة أن كسوف المشاريع الحالية خاسرة بامتياز ولا يمكن إنجازها، إضافة إلى أن مادة الحروقات ارتفعت بشكل كبير فعلى سبيل المثال وليس الحصر كان سعر الجص من كسرات المحافظة العام الماضي نحو أربعة آلاف ليرة

ومنذ بداية العام الحالي تم وضع سعر جديد للمادة بجدول تحليل الأسعار وبناء على طلب أصحاب الكسرات، ليصل المتر بعد التعديل إلى ١٦ ألف ليرة واليوم أصحاب الكسرات يطالبون بـ ٢٨ ألف ليرة، بسبب ارتفاع مادة المازوت حيث كانوا يشترون المتر الواحد بـ ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ من السوق المحلية واليوم ارتفع السعر لنحو ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ ليرة بسبب غياب المازوت الصناعي عن المحافظة.

وأكد أن عدد المرضى المصابين بكورونا الموجودين في جميع أقسام العزل بالمشافي الحكومية والخاصة بالمحافظة لا يتجاوز ١٠ مرضى فقط.

وتفهما المنظمات الدولية عن طريق العقود أو بالتراضي أو الاتصال المباشر تعطى لتفهما من خلال المبالغ المرصودة في الموازنة تنفيذها من إعادة الإعمار في محافظة القنيطرة ونزولاً عن رغبة المقاولين العامة مع مقاولين محددين، عدا عن ظاهرة الفساد في بعض الجهات العامة من محاسبين ومهندسين ولجان إشراف واستلام والمعاينة بأقسام الكشوف وغبرها من المشاكل التي تؤدي لعزوف المقاولين عن الإقبال على التعاقد مع الجهات العامة بالقنيطرة.



• **المحمد: تعديل جدول الأسعار مرتين خلال العام الحالي ليتلاءم مع الأسعار الراجحة؟! والمقاولون يتذرعون بحجج**

• **دياب: التقنين الكهربائي وعدم استقرار السوق المحلية والمضايقات من بعض الجهات المازوت أدت لعزوف المقاولين**

الخاص في تنفيذ المشاريع بالمحافظة ولكن المشاريع التخصصية تعطي للقطاع العام بموجب قانون العقود ٥١ والبلاغات الحكومية التي تحدد ذلك والصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية.

ونفى تقيب مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة أحمد دياب إشراك أي عضو من نقابته أو من نقابة المهندسين في وضع جدول تحليل الأسعار أو تعديله وأيضاً إياه بأنه جاء غير مناسب للواقع بسبب تحرك الأسعار بشكل دائم (أحياناً يومي أو أسبوعي)، مبرراً عزوف المقاولين عن التقدم للمشاريع الحكومية بعدم استقرار السوق المحلية وعدم استقرار أسعار مواد البناء وارتفاع أجور اليد العاملة بشكل جنوني وبقدران مادة المازوت وشرائها من السوق المحلية بـ ٥٠٠٠ ليرة للتر الواحد وكذلك الأمر بالنسبة لمادة البنزين بسبب الحاجة لتابعة المشاريع.

ولفت دياب إلى الضرائب الكبيرة من قبل الجهات المعنية والتقنين الكهربائي وانقطاع الكهرباء وعدم إمكانية استمرار الورشات من العلم أن هناك مشاريع تم تخصيصها بمادة المازوت وبسعر مدعوم، مبيّناً وجود مضاربات بين المتعهدين وكسر للأسعار بسبب محدودية عدد المقاولين على أرض المحافظة وحصر بعض المشاريع من قبل بعض الجهات بعدد محدود من المقاولين وهو نوع من (الاحتكار). وأكد الحصر على دعم مشاركة القطاع